المشكلة: تتطلب قرارا سياسيًا

عبد العزيز صادق

مرة أخرى .. أتجه بالرجاء إلى قلب الحزب الوطنى .. وإلى قلب رب العائلة المصرية الرئيس السادات .. وإلى قلب حسنى مبارك نائب رئيس الجمهورية ونائب رئيس الحزب الوطنى وأمينه العام .. وأتجه بالرجاء فى هذه المرة إلى الهيئة البرلمانية للحزب الوطنى ..

أتجه إليكم جميعا باسم مائتى ألف أسرة .. أن تفكروا فى التخفيف عن المتخلفين عن التجنيد ، ممن تجاوزوا سن الثلاثين .. ولم يبلغوا الخامسة والثلاثين ..

عدد كبير من هؤلاء .. بعيد عن الوطن .. ويلتقى بأسرته فى بلد غريب قريب .. فى أثينا مثلا .. فى قبرص .. فى أنقرة .. فى بيروت .. والأهل قد أتعبهم هذا الإرهاق ..

أريدكم أن تنظروا إلى المشكلة باعتبارها مشكلة جماهيرية .. وأن تنظروا إليها باعتبار أن القرار الذى يصدر بشأنها ، هو قرار سياسى بالدرجة الأولى .. لهذا قلت إنه إذا لم يكن من الممكن تعديل مشروع القانون بما يحل هذه المشكلة .. فإنه من الممكن التفكير فى قانون يصدر بإعفاء المتخلفين كما حدث فى مرتين سابقتين .. مرة بعد ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ بالقانون ٤٨٨ لسنة ٥٥ ، والثانية بعد ثورة ١٥ مايو ١٩٧١ بصدور القانون ٣١ لسنة ٧٣ .

وقد سمحت من أحد عبء التجنيد .. أن الأصل لم يكن إصدار قانون جديد للتجنيد .. ولكن الأصل كان استصدار قانون يلغى التعديل الذى فرضته الظروف العسكرية بعد نكسة يونيو ١٩٦٧ ، وهو التعديل الذى رفع الحد الأقصى لسن التجنيد إلى ٣٥ سنة ، بدلا من ثلاثين سنة . ولو كان قد أخذ بهذه الفكرة .. لما كانت هناك مشكلة .. ولا كان هناك ما قلت عنه فى مقال سابق ، إنه « حازوق » فى القانون الجديد للتجنيد ..

ويضيف الخبير قائلا : كان هناك اقتراح أيضا بأن يؤجل التجنيد للدارس للدرجة دكتوراه إلى سن الرابعة والثلاثين و ٩ شهور .. فإذا حصل على الدكتوراه فى أى وقت .. يعفى من التجنيد . وإذا لم يحصل على الدرجة يجند وتسرى عليه أحكام القانون . وهذا الاقتراح كان المفروض أن يطبق على الدارسين خارج مصر وداخل مصر أيضا . ولو كان قد أخذ بهذا الاقتراح لحلت مشاكل بضعة آلاف من أبناء مصر الذين تحتاج إليهم مصر فى بناء الرخاء والمستقبل .. ولكان فى ذلك تسهيل كبير لعودة الدارسين فى الخارج ، وأغلبهم يترقب يوم العودة .. ولكن ..

مرة ثانية .. أرجو من الهيئة البرلمانية للحزب الوطنى الديمقراطى .. أن تنظر للمشكلة باعتبارها مشكلة جماهيرية .. تتطلب قرارا سياسيا ..

□ عودة الروح للجنيه المصرى

مع أول شهر سبتمبر من العام الماضى .. بدأ تنفيذ القرار الشهير رقم ٦٠٠ الخاص بتسديد الرسوم الجمركية على جميع البضائع بالعملة الصعبة .

أيامها كتبت تحت عنوان : « ادفع بالتى هى أصعب » .. وتحت عنوان : « الجنيه المصرى المهان » أعارض القرار دفاعا عن المواطن المصرى البسيط الذى واجه متاعب شديدة منذ اللحظة التى بدأ فيها تنفيذ القرار .. بل لا أكون مغاليا لو قلت إن متاعبه بدأت قبل تلك اللحظة بأيام . فقد ارتفعت الأسعار .. وقفز سعر الدولار فى السوق الحرة من ٧٧ قرشا إلى ٨٥ قرشا ! !

فى تلك الأيام .. أخذت المسألة ببساطة غريبة ..

وزارة الاقتصاد قالت : إن ظاهرة ارتفاع سعر الدولار كانت متوقعة .. ولكنها ظاهرة مؤقتة لا يصح أن تثير الانزعاج ! وقالت وزارة المالية : صبرا يا ناس .. لا تتعجلوا .. اعطوا للقرار فرصة لتجربة التطبيق ، وبعدها نقيم التجربة ! أما مصلحة الجمارك فقد قالت : إنه قرار مؤقت .. ويمكن إعادة النظر فيه .. أو إلغاؤه إذا لزم الأمر ..

استعيد هذه الأقوال .. بعد أن تقرر أخيرا .. إلغاء هذا القرار .. أى إلغاء دفع الرسوم الجمركية بالعملة الصعبة .. ونتيجة مباشرة لهذا القرار – قرار الإلغاء – ارتفعت قيمة الجنيه المصرى .. واشتد إقبال المصريين العاملين بالدول العربية على تحويل نقودهم إلى جنيهات مصرية .. حتى وصل الأمر إلى أن أصحاب مكاتب تحويل العملات فى تلك البلاد ، اضطروا إلى التوقف عن التحويل للجنيه المصرى ، بسبب شدة الطلب لهذا الجنيه الذى كان مُهانًا ، وكان مغتربا فى أرضه وبلده ! !

وهنا لا تفوتنى الإشادة بالمهندس طه زكى وزير الصناعة .. الذى استقر رأيه على إلغاء بيع المنتجات المصرية بالدولار .. ويشمل ذلك : السيارات والثلاجات والغسالات والمكانس الكهربائية .. وهى منتجات أصبحت اليوم شيئا أساسيا فى بيوت أغلب سيداتنا من العاملات المكافحات .. وفى وقت لم يعد فيه شىء اسمه : « الشعالة » ..

وإذا كانت قرارات إلغاء تسديد الجمارك بالعملة الصعبة .. وإلغاء بيع المنتجات المصرية بالدولار ، قد قوبلت بترحيب شديد .. فإن هناك قرارا آخر قوبل بالارتياح الشديد من جانب المستثمرين .. وهو قرار د . عبد الرزاق عبد المجيد بشأن إعادة النظر فى التعريفة الجمركية ..

المستثمرون يطالبون – بنفس الروح الجديدة لنائب رئيس الوزراء – بإعادة النظر فى الأسعار الجديدة للبترول .. والكهرباء .. والماء .

د . عبد الرزاق عبد المجيد – نائب رئيس الوزراء للشئون المالية

المستثمرون فهم وجهة نظر ..

يقولون إن من أهم أهدافهم خفض الأسعار .. تمشيا مع سياسة الدولة .. ومن منطلق نظرية : أن خفض الأسعار معناه زيادة المبيعات .. ونظرية : اكسب قليلا وبع كثيرا ! !

وجهة نظرهم أن التعريفة الجمركية الجديدة التى رفعت الرسوم على الألومنيوم ، تتناقض مع سياسة خفض الأسعار . إن زيادة الرسوم ستؤدى إلى رفع أسعار منتجات الألومنيوم . والمستهلك هو الذى سيدفع . ومنتجات الألومنيوم تدخل كل بيت خاصة بيوت البسطاء .. فهى تشمل حلل الطهى والأدوات المنزلية . وصناعة هذه المنتجات تقوم على عاتق القطاع الخاص .

المهندس ممدوح زهران يقول : من العجيب أن الرسوم على صناعات التجميع قد انخفضت بنسب تتراوح بين ٢٠ و ٤٠ فى المائة . معنى ذلك اننا لو استوردنا أجزاء المنتجات مفككة ، وقمنا بتجميعها فى مصانعنا .. لاستمتعنا بتخفيض فى الرسوم الجمركية .. ويتساءل : أيهما أولى بالتشجيع .. التجميع .. أو الصناعة المحلية ؟ !

المطلوب : الاستماع إلى الرأى الآخر .. ولنا عودة ..

□ من الوزير ممدوح جبر

حول ما كتبته فى عدد سابق عن المستشفيات الخاصة ، وسألت فيه وزير الصحة عما إذا كانت هناك أية رقابة جادة وحقيقية على أسعارها .. تلقيت من الدكتور ممدوح جبر وزير الصحة ، رسالة رقيقة مهذبة يقول فيها .. إن التعديل الأخير لقانون الحكم المحلى قد أعطى السادة المحافظين – لأول مرة – سلطات وصلاحيات لتحديد أسعار وأجور المستشفيات الخاصة ، كما أن هناك لجانا مشتركة من نقابة الأطباء ومن المسئولين عن الشئون الصحية بكل محافظة ، لوضع الأسس العادلة لهذه الأجور .

ثم يضيف د . ممدوح جبر : وإننى لا أشك لحظة فى أن أغلب الأطباء سيرحبون بهذا التحديد .. من منطلق أن الهدف الأساسى لمهنة الطب هو – أولا وأخيرا – شفاء المريض . وهنا أود أن أشير إلى أن المؤسسات العلاجية لوزارة الصحة تدير أكثر من عشرين مستشفى بنظام العلاج الخاص بأسعار ميسرة ، وذلك ترشيداً للمستشفيات والمنشآت الطبية الخاصة . كما أشير إلى الدور البارز الذى تقوم به نقابة الأطباء ، من سرعة النظر فى أية شكوى بهذا الصدد ، بالتعاون مع الإدارة المختصة بالعلاج الحر بوزارة الصحة . وأرجو الإحاطة بأننا نرحب بأية شكوى تصل إلينا ، مع وعد بسرعة نظرها والبت فيها على الفور .

شكرا للطبيب الوزير الإنسان د . ممدوح جبر ..

□ ملاحظة واحدة

استمعت إلى العالم الأستاذ الدكتور على ابراهيم فى برنامج إذاعى وهو يروى حالة مريضة بسرطان متقدم ، أى حالة ميئوس منها . ومع ذلك فما زالت تحيا وتعيش على امتداد التى عشر عاما مضت .. إنها حالة تتناقض تماما مع الطب والعلم ، ولكنها إرادة الله تعالى .. ولكل أجل كتاب ..

سبحانك ربى جلت قدرتك ..

□